

الرسالة الولدية

﴿ في آداب البحث والمناظرة ﴾

للامام سجاد علي زاده بلغه الله الحسنى وزياده

(الطبعة الأولى)

سنة ١٣٢٩ — هجرية

﴿ طبع على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر ﴾

طبع بمطبعة إجمالية - بمصر

(الكاتبة بحارة الروم بعطفة التري)

(لاصحابها محمد أمين الخانجي وشركاه — وأحمد تارف)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله وبحمده وصلاة وسلام على رسوله * يقول البائس الفقير محمد المدعو بسجاقلي زاده
اكرمه الله سبحانه بالفلاح والسعادة (هذه) رسالة في فن المناظرة عملتها لك يا ولد ولا مثالك
المبتدئين بارك الله تعالى فيها لك ولمن ارادها غيرك وهذا الفن فن لا شك في استحباب تحصيله
وانما الشك في وجوبه كفاية والمناظرة في العرف هي المدافعة ليظهر الحق اعني دفع المسائل
قول المعلن ودفع المعلن قول السائل وفن المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وقاسده * واعلم
انك اذا قلت شيئا فذا اما تعريف او تقسيم او تصديق او مركب ناقص او مفرد او انشاء
وانت في جميع هذه الصور اما ناقل او لا وتشرع في بيان المناظرة على تقدير عدم النقل واعلم
ان الاخيرين لا يمكن فيهما المناظرة فنضع ثلاثة ابواب

الباب الاول في التعريف

للسائل ان يتقضيه ومعنا ان يبطله بعدم جمعه او بعدم منعه او باستلزامه المحال وسبب
الاول كون التعريف اخص مطلقا كتعريف الانسان بالزنجبي وسبب الثاني كونه
اعم مطلقا كتعريفه بالحيوان وقد يجمع الاول والثاني وذلك اذا كان التعريف اعم من وجه

كتمر يفه بالابيض وتقريرهما ان هذا التعريف غير جامع لافراد المعرف وغير مانع عن
 اغيابه وكل تعريف هذا شأنه ففاسد فلصاحب التعريف ان يمنع الكبرى مستندا بان
 التعريف لفظي وبيان صحة هذا المنع ان التعريف قسمان لفظي وحقيقي والاول تعيين معنى
 النفس بلفظ آخر واضح الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة الى السامع وهو طريق أهل اللغة
 ويجوز بالاعم والالاخص والاول كقولهم سعدان نبت والثاني كقول القاموس لها هو أى
 لعب اقول اللعب نوع من اللهو والثاني يراد به التفصيل بذكر العام اولا والاخص تانيا كقولك
 الانسان حيوان ناطق ويشترط فيه المساواة على مذهب المتأخرين فيبطل بعدم الجمع أو
 عدم المنع والقدماء جوازو التعريف بالاعم والاخص اما الاول ففي موضع يراد بالتعريف
 تميز المعرف عن بعض الاشياء لاشتباهاه كما اذا اشتبه المثلث بالدائرة عند السامع واريد تميزه
 عنها فقط فيقال المثلث شكل مضلع واما الثاني ففي موضع يراد بالتعريف بيان الافراد
 المشهورة والله أعلم فلصاحب التعريف منع الكبرى مستندا بان المراد تميز المعرف عن بعض
 الاشياء أو بيان افراد المشهورة ففتح الله تعالى عليك

﴿ فصل ﴾

في بيان منع الصغرى في التقرير السابق اعلم ان الصغرى تنحل الى قضيتين فاذا قلت انه غير
 جامع افراد فلاني فكانك قلت ان المعرف صادق عليه والتعريف غير صادق واذا قلت انه
 غير مانع عن مادة فلانية فكانك قلت عكس المذكور فلصاحب التعريف ان يمنع كلا من
 تينك القضيتين وسند ذلك المنع في الغالب تحرير المراد بالمعرف أو التعريف فاعرف سهل
 الله تعالى عليك

﴿ فصل ﴾

في تقرير الابطال بالثالث وهو ان هذا التعريف مستلزم للدور أو التسلسل وهو محال وكل
 تعريف يستلزم المحال فهو فاسد ولا مجال لمنع الكبرى هنا بل يمنع الاستلزام وسنده في
 الغالب تحرير التعريف أو يمنع الاستحالة مستندا بان هذا الدور غير محال أو ان هذا
 التسلسل غير محال وبيان محالهما عن عدم محالهما في علم الكلام وكيفية هذا الاجمال
 هنا واعلم انه قد يتقضى التعريف بانه ليس بأجل من المعرف كتمر يف النار بانه شيء يشبه
 النفس في اللطافة أقول والنفس أخفى من النار ومن شرائط صحة التعريف كونه أجلى من
 المعرف وأما استعمال الالفاظ الغريبة واردة المدلول الاتزامي واستعمال اللفظ المشترك
 والمجاز بدون القرينة الواضحة المعينة للمراد فهو يذهب بحسن التعريف لاصحته اذا كان
 المقصود أجلى من المعرف

﴿ فصل ﴾

اشتهر ان ناقض التعريف مستدل وموجه مانع ومعناه ان الاعتراض على التعريف لا يكون الا بطريق دعوى بطلانه والاستدلال على ذلك الدعوى بما عرفت والجواب عن ذلك بمنع مقدمات ذلك الدليل وقد عرفت لكن هذا اذا لم يدع صاحب التعريف بان هذا التعريف حد أو رسم فاذا ادعى انه حد فكانه ادعى ان العام والخاص اللذين من الذاتيات فيسمى العام جنسا والخاص فصلا واذا ادعى انه رسم فكانه ادعى ان أحدهما أو كليهما من العرضيات فيجوز الاعتراض بمنع كونهما من الذاتيات ومنع كون أحدهما أو كليهما من العرضيات ومورد المنع هنا الدعوى الضمنية فاعرف ودفع هذا انما يكون بإثبات الذاتية أو العرضية وهذا عسير لما قيل ان تميز الذاتى عن العرضى عسير * واعلم ان كون الحد بمعنى التركيب عن الذاتيات انما هو عرف أهل الميزان ومن وافقهم وأما في عرف أهل العربية فهو التعريف الجامع المانع سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات فلمن قال يحد بكذا ان يدفع المنع المذكور بان المراد به عرف أهل العربية * ثم اعلم ان المنع الذى هو الاعتراض أينما وقع في هذه الرسالة فهو بمعنى طلب الدليل ويسمى نقضا تفصيلىا ومناقضة وقد يستعمل في بعض الكتب بمعنى الدفع مطلقا سواء كان بطلب الدليل أو بالابطال أو بالاستدلال ثم ان طلب الدليل قد ينحلو عن ذكر السند كان يقال لا نسلم ما ذكرته أو يقال هو ممنوع ولا يزداد على هذا القدر ويسمى هذا منعا مجردا ويذكر معه سند وسيجيء بتفصيل السند في باب التصديق والمنع المجرد صحيح لكن المنع مع السند أقوى منه والسند في عرفهم ما يذكر لتقوية المنع وأينما وقع النقض بدون قيد التفصيل فهو بمعنى ابطال شئ بدليل

﴿ الباب الثانى في التقسيم ﴾

وهو اما تقسيم الكلى الى جزئياته واما تقسيم الكل الى أجزائه والكلى والكل يسمى مقسما ومورد القسمة ويسمى الجزئيات والاقساما ويسمى كل قسم بالنسبة الى القسم الآخر قسما ويسمى القسم الذى دخل في المقسم ولم يذكر في التقسيم واسطة بين الاقسام وشرط صحة التقسيم الجمع والمنع ويسمى الاول الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعنى الثانى ان لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في المقسم ومن شرائطه أيضا تبين الاقسام

﴿ فصل ﴾

في تقسيم الكلى الى جزئياته ومعناه ضم قيود الى المقسم فقد يذكر المقسم في الاقسام صريحا

كقولك الا انسان اما انسان أبيض واما انسان اسود وقد يدخل في مفهوم الاقسام كقولك الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف وقد يحذف وهو مراد كقولك الا انسان اما أبيض أو اسود ثم ان هذا التقسيم اما عقلي واما استقرائي والاول مالا يجوز العقل فيه قسما آخر ويكون ذكر الاقسام فيه بالترديد بين الاثبات والنفي كقولك المعلوم اما موجود أولا والثاني ما يجوز العقل فيه قسما آخر لكن ذكر فيه ما علم بالا استقراء كقولك العنصر اما أرض أو ماء أو هواء أو نار والتقسيم الاستقرائي حقه ان لا يرد فيه بين النفي والاثبات لكن قد يذ كر في صورة الحصر العقلي بالترديد كذلك فيكون بعض الاقسام مرسلات البتة ومعنى ارساله ان يكون مفهوم القسم أعم مما وجد بالا استقراء مما صدق عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك العنصر اما أرض أولا والثاني اما ماء أولا والثالث اما هواء أولا وهو النار فالقسم الاخير مرسل أى لا ينحصر في النار بحسب العقل بل بحسب الاستقراء

﴿ فصل ﴾

في الاعتراض على حصر التقسيم فان كان عقليا ينقضه السائل بوجود قسم آخر يجوز العقل وان كان استقرائيا ينقضه بوجود قسم آخر متحقق في الواقع وقد يظن السائل التقسيم الاستقرائي المردد بين النفي والاثبات تقسما عقليا فيقول انه باطل لتجوز العقل قسما آخر كان يقول في تقسيم العنصر كما ذكرنا ان القسم الاخير لا ينحصر في النار اذ يجوز بحسب العقل ان ينقسم الى النار وغيرها فيجاب عنه بان القسمة استقرائية والقسم الذي جوزته غير متحقق في الواقع والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الا بوجود قسم آخر في الواقع فاذا أبطلهما السائل بعدم الحصر فقد يجب عنه القاسم بغير المقسم أعني ان يريد منه معنى لا يشغل الواسطة

﴿ فصل ﴾

قد ينقض التقسيم بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشئ في الواقع قسما له وذلك اذا كان بعض القسم أعم من الآخر كما اذا قلت الجسم اما حيوان أو نام فان الحيوان قسم من النامي في الواقع وجعل في هذا التقسيم قسما له ويحجب عنه يمنع اللزوم المذكور مستندا بالتحرير أعني به ان يراد نام غير الحيوان وقد ينقض بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشئ في الواقع قسما وذلك اذا كان بعض الاقسام مبيانا للمقسم كما اذا قلت الا انسان اما فرس أو زنجبي فالفرس قسم للانسان لانها قسمان من الحيوان وقد جعل في هذا التقسيم قسما له وقد ينقض بان التقسيم فيه أعم كما

إذا قلت الانسان اما أبيض أو اسود فيجاب عنه بان المقسم معتبر في الاقسام وقد ينقض
بأنه تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وذلك اذا كان بعض الاقسام مساويا للمقسم كتقسيم
الانسان الى البشر والزنحبي

﴿ فصل ﴾

قد ينقض التقسيم بان فيه تصادق الاقسام أى صدقها على شئ واحد وذلك اذا كان بين
الاقسام كلها أو بعضها عموم من وجه كما اذا قلنا الحيوان اما الانسان واما أبيض لانهما
يصدقان على الانسان الا يبيض قال في شرح المطالع المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام
أقول يعنى من التمايز التباين لكن التصادق انما يطل به التقسيم الحقيقى وهو جعل المقسم
أشياء متميزة في الواقع ولا يضر التقسيم الاعتبارى وهو تقسيم الكلى الى مفهومات متباينة
متميزة في العقل وان كانت متصادقة في الواقع كتقسيم الكلى الى اقسام الخمسة مع انها
متصادقة في الملون كما بينه القنارى فة يعترض على التقسيم بأنه باطل لتصادق الاقسام فيه
فيجاب عنه بأنه تقسيم اعتبارى يكفى فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم ولا يضره التصادق
أقول قال شئ الواحد باعتبار اتصافه بمفهومات متخالفة يعتبر أشياء متعددة فيدخل في
الاقسام المتعددة فاعرفوا ولولا ان هذا أو ان سقوط همتى لزدتكم بيانا هذا كم الله تعالى

﴿ فصل ﴾

في تقسيم الكل الى أجزائه وهو تحصيل ماهية المقسم بذكر أجزائه فليس فيه ضم قيود الى
المقسم وشرطه الحصر وتباين الاقسام ودخول كل قسم في المقسم كتقسيم المعجون الى
عسل وشونيد واستخرج الاعتراض عليه ودفعه

﴿ فصل ﴾

اعلم ان معنى تحرير المراد ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ ك ارادة الخاص من العام بقرينة
المقابلة لكن لا تصح ارادة المجاز بدون العلاقة المعبرة المذكورة في علم البيان فلا يراد القرس
من الكتاب مثلاً وأما القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فلا تجب اذا كان المحرر مانعاً لان
المانع يكفيه الجواز والقرينة المانعة انما تشترط للقطع بالمعنى المجازى لا لتجوز

﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في التصديق وما في معناه من المركبات الناقصة ﴾

اعلم ان التصديق اذا قاله أحد يقال له الدعوى والمدعى وقائله المعلن لان من حقه

التعليل عليه فان لم يكن مقرونا بدليل ولم يكن بديهيا جليا فالسائل ان يمنعه ومعناه طلب الدليل عليه وان كان بديهيا فلا يصح منعه ويسمى منعه مكابرة وان كان مقرونا بدليل فالسائل حينئذ ثلاث وظائف المنع والمعارضة والنقض فهنا ثلاث مقالات

﴿ المقالة الاولى في المنع ﴾

اعلم ان للسائل منع مقدمة الدليل اذا لم يستدل المعلل عليها ولم تكن بديهية جلية ولا يصح منع المدعى حينئذ لان المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل الا ان يراد منع شيء من مقدمات دليله وذا تجاوز في النسبة ورأينا من بعض العظماء منع المدعى المدلل بسند أولاهم منع مقدمة من مقدمات دليله

﴿ فصل ﴾

المنع إما مجرد عن السند أو مقرون به والسند ما ذكره المانع لزعمه انه يستلزم نقيض الممنوع ويكفي في الاستناد به جوازه فقد يدكر على سبيل التجويز كان يقال لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا وقد يدكر على سبيل القطع كان يقول كيف وهو ناطق أو يقال انما يصح ما ذكرته لو كان غير ناطق وليس كذلك ولما كفي في السند الجواز لا يتوقف صحة المنع على اثبات السند الذي ذكره على سبيل القطع ويسمى المنع الذي سنده هو الصورة الثالثة حللا لان فيه بيان مبنى المقدمة الممنوعة والحل هو بيان منشأ الغلط وأكثر وقوع الحل بعد النقض الاجمالي وستعرف النقض الاجمالي

﴿ فصل ﴾

الواجب على المعلل عند منع السائل مدعاه الغير المدلل أو مقدمة دليله اثبات ما منعه لان هذا مطلوب المانع وذلك الاثبات نوطان أحدهما ذكر دليل ينتج الممنوع والاخر ابطال السند المساوي للمنع لان باطله يبطل نقيض الممنوع فيثبت عينه لا استحالة ارتفاع النقيضين وبيان هذا ان معنى مساواة السند للمنع وأخصيته منه مساواته لنقيض الممنوع وأخصيته منه السند بالا حتمال العقلي خمسة أقسام المساوي والاختصاص مطلقا والاعم مطلقا والاعم من وجه والمباين ولتمثل للكل فاذا قلنا هذا الشبح ليس بضاحك لانه ليس بانسان فان قال السائل لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا سند مساو لنقيض الممنوع وهو انه انسان وان قال لم لا يجوز ان يكون زنجيا فهذا اختصاص مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون حيوانا فهذا اعم مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون أبيض فهذا اعم من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون نخرا فهذا مباين والمباين والاعم من وجه لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع

المعلل ابطالهما لو استند بهما السائل والمساوي والاخص مطلقا يجوز الاستناد بهما لكن لا ينفع المعلل ابطال الاخص بل ابطال المساوي وأما الاعم مطلقا فلا يجوز الاستناد به لكن ينفع المعلل ابطاله لو استند به السائل واعلم ان المنوع لو كان مقدمة دليل المعلل فالمعلل وظيفة أخرى للتخلص عنه وهو اثبات المدعى بدليل آخر وذا الحام من وجهه فاعرف

﴿ فصل ﴾

وعند اثبات المعلل مدعاه أو مقدمته بدليل أو بابطال السند للسائل ان يمنع شيئا من مقدمات الدليل أو الابطال اذا لم تكن بديهية جلية فاذا منع يأتي فيه التفصيل السابق

﴿ فصل ﴾

منع السائل مقدمة دليل المعلل قد لا يضر المعلل وذلك اذا ذكر المانع سنداً يشتمل الاعتراف بدعوى المعلل كما اذا قال المؤمن العالم حادث لانه متغير وأثبت الصوري بانه لا يخلو عن الحركة والسكون فقال الفيلسوف لا نسلم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز ان يخلو عنهما كما في آن حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم

﴿ فصل ﴾

لو ابطال السائل بالدليل المدعى الغير المدلل أو مقدمة دليل المدعى قبل ان يستدل المعلل على تلك المقدمة فذا يسمى غصباً لان الاستدلال منصب المعلل وقد غصبه السائل واختلف في انه مسموع ومن قال انه مسموع يجب على المعلل ان يجيب عنه والمحققون قالوا انه غير مسموع ومن قال انه مسموع يقول ان للسائل ان يقول أردت المنع مع السند بما ذكرته في صورة الابطال والاستدلال فيستحق الجواب حينئذ البتة قال في التوضيح ينبغي لمن حكم بفساد مقدمة معينة ان يورد اعتراضه عليها على سبيل المنع لا على سبيل الابطال لئلا يقول الخصم انه غصب فيحتاج الى العناية انتهى

﴿ فصل ﴾

الغصب في عرفهم استدلال السائل على بطلان ما صرح منعه بالمعارضة ليست بغصب لانه ابطال الدعوى بدليل بعد استدلال المعلل عليه وليس منع الدعوى بعد استدلال عليه صحيحاً وكذا النقض ليس بغصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل لان المنع انما يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من مقدمتين والدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة وههنا بحث وستعرف المعارضة والنقض

﴿ فصل ﴾

اعلم أن السائل قد يمنع تقر يب دليل المعلل ومعنى التقر يب سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى وتقر ير منعه ان لا نسلم استلزام هذا الدليل المدعى وقد يجمل ويقال لا نسلم التقر يب أو التقر يب ممنوع والتقر يب انما يتم اذا أنتج الدليل عين المدعى أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقا وأما اذا أنتج الاعم فلا تقر يب كان يكون المدعى موجبة كلية وينتج الدليل موجبة جزئية

﴿ فصل ﴾

قيل لا يمنع النقل والمدعى الاجاز او معناه لا يستعمل لفظ المنع وما يشتق منه في طلب الدليل عليهما الاجاز او بيان ذلك ان المنع في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمة الدليل ولما لم يكن النقل والمدعى مقدمة لدليل فقولك هذا النقل ممنوع وهذا المدعى ممنوع مجاز عن طلب الدليل مطلقا وأما اذا استعملت لفظا آخر في طلب الدليل عليهما فلا مجاز كان تقول لا نسلم هذا النقل أو هذا المدعى مطلوب البيان هذا في المدعى الغير المدلل وأما ان كان مدلا لطلب الدليل عليه بأي لفظ كان مجاز في النسبة والمراد طلب الدليل على شيء من مقدمات دليله ويكفيك هذا البيان هنا علمك الله تعالى ما لم تعلم

﴿ فصل ﴾

لما كان الواجب على المعلل عند منع المانع هو الاثبات كما عرفت تفصيله فلا ينفعه منع المنع ومعناه منع صحة تقريره لا نسلم صحة وجود هذا المنع لم يجوز ان يكون المنوع بدنيها جليا وكذا لا ينفعه منع السند الذي ذكره على سبيل القطع قال الشارح الحق من المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الذي يجب على المعلل عند منع المانع انتهى وكذا لا ينفعه منع صلاحية السندية مستندا بعمومه وكذا ابطال صلاحيته للسندية مستدلا بعمومه وكذا لا ينفعه ابطال عبارة المانع بمخالفتها القانون العربي فاشتغال المعلل بهذه الاعتراضات انتقال منه الى بحث آخر يجب على السائل دفعه فان كان اشتغاله بها بدون اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه فافهم فيه وانتقل الى بحث آخر نعم ينفع المعلل ابطال المنع مستدلا عليه ببداية المنوع بداهة جلية وهذا بمنزلة اثبات المنوع وكذا ينفعه ابطال المنع بدعوى ان المتنوع منسليم عند المانع لكن هذا جواب الزامى جدي لا تحققي فلا يصح عند ارادة اظهار الحق وللمانع ان يدعى حينئذ الرجوع عن تسليم ما سانه ما لم يكن بدنيها جليا

﴿ المقالة الثانية ﴾

في المعارضه وهي اثبات السائل تقيض ما ادعاه المعلن واستدل عليه او ما يساوى تقيضه
أو الاخص منه كان ادعى المعلن لا انسانية شئ واستدل عليها فعارضه السائل باثبات
انسانيته أو باثبات ضاحكته أو باثبات انه زنجي فله سائل عند ارادة المعارضه ان يقول للمعلن
دليلك وان دل على ما ادعيت لكن عندي ما ينفي ما ادعيت ودفع المعلن المعارضه اما بمنع بعض
مقدمات دليل المعارض أو باثبات فساد دليله وهو النقض الاجمالى وسيأتى تفصيل النقض
الاجمالى أو باثبات الدعوى بدليل آخر وهو المعارضه على معارضه السائل وفي كون هذه
المعارضه دافعة لمعارضه السائل بحث ثم ان المعارضه تنقسم الى المعارضه في المدعى وهي ان
يثبت السائل خلاف مدعى المعلن بعدم مقدمة دليل المعلن بعد اثبات المعلن تلك المقدمة

﴿ فصل ﴾

وكل منهما تنقسم الى ثلاثة أقسام لان دليل المعارض ان كان عين دليل المعلن مادة وصورة كما
في المغالطات العامة الورد وتسمى تلك المعارضه قلباً ومعارضه على سبيل القلب قال أبو الفتح
المغالطات العامة الورد هي الادلة التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء حتى التقيضين
مثل ان يقال الشئ الذي يكون وجوده وعدمه مستلزماً للمطلوب إما موجود أو معدوم وإيما
كان يلزم ثبوت المطلوب أقول فاذا استدل به الفيلسوف على قدم العالم فتعارضه بالاستدلال به
على حدوثه وان كان غيره مادة وعينه صورة تسمى معارضه بالمثل كان يقول الفيلسوف العالم
قديم لانه أثر القديم وكل ما هو أثر القديم قديم فتعارضه بانه حادث لانه متغير وكل متغير حادث
وان كان غيره صورة تسمى معارضه بالغير سواء كان غيره مادة أيضاً كما اذا عارضنا في الصورة
المدكورة بان العالم حادث لانه أثر المختار ولا شئ مـ القديم بأثر المختار أو كان عينه مادة وهذا
صرح به عصام في شرح الآداب العنصرية ومثاله ان يستدل المعلن على مدعاه بمغالطة عامة
الورد وفي معارضه السائل بإيراد تلك المغالطة على تقيض مدعى المعلن بصورة أخرى غير
ما اختاره المعلن

﴿ المقالة الثالثة ﴾

في النقض وقد يقيد بالاجمالى ومعناه ان يدعى السائل بطلان دليل المعلن مستدلاً بانه جار
في مدعى آخر مع تخلف ذلك المدعى عنه وكل دليل هذا شأنه فباطل لان الدليل الصحيح
لا يتخلف عنه المدعى لان المدعى لازم له وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم كان قلنا
للفيلسوف المستدل على قدم العالم بانه أثر القديم انه جار في الحوادث اليومية مع انها حادثه بالبداهة
ولا يجاب عن هذا النقض بمنع الكبرى بل بمنع الصغرى ولما كانت الصغرى مشتملة على

مقدمتين يمنع الجريان تارة والتخلف أخرى وقد يستدل الناقض على بطلان دليل المعلن
بأنه مستلزم للدور أو التسلسل وهو محال وكل ما يستلزم المحال فهو محال ولا مجال لمنع الكبرى
هنا أيضا بل قد يمنع الاستلزام وقد يمنع الاستحالة لأن بعض الدور والتسلسل غير محال
وقد يجاب عن النقص بإثبات المدعى بدليل آخر وهذا الختام من وجه واعلم أن المعارض
والناقض إذا لم يذكر أدليلا فلا يسمع دعواهما البطلان ويسمى دليل النقص شاهدا أن
قلت أليس للسائل منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه قلت لا لأنه تكليف بما
لا يطاق لأن الدليل لا ينتج إلا مقدمة واحدة وههنا بحث

﴿ فصل ﴾

اعلم أن الناقض قد يترك بعض أوصاف دليل المعلن عند اجرائه في مدعى آخر فيسمى ذلك
نقصا مكسورا فللمعلن حينئذ منع الجريان مستند بأن للوصف المتروك مدخلا في العلية
وقد يبطل السائل هذا السند بإثبات أن لا مدخل لذلك الوصف في العلية مثاله قال الشافعي
لا يصح بيع الغائب لأنه مبيع مجهول الصفة فنقضناه بأنه جار في تزوج امرأة غائبة لأنها
مجهولة الصفة مع أنه صحيح فقد حذفنا قيد المبيعة

﴿ فصل ﴾

لا ينقض الدليل وغيره بالاستئصال على التطويل أو الاستدراك أو الخفاء إلى غير ذلك مما
يزيل حسنه فلا يصح لاحد المناظرين أن يقول لا آخران ما ذكرته باطل لأن المعنى الذي
أدبته بما ذكرته من العبارة يصح أدائه بأحسن منها وإنما لا يصح ذلك النقص لأن وجود
الطريق الراجح لا يوجب بطلان المرجوح وإنما يصح الاعتراض به على حسن العبارة
ويسمى هذا الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس من دأب المناظرين وههنا استثناء وهو
أن كون التعريف أخفى من المعروف يطله كما عرفت

﴿ فصل ﴾

قد ينقض العبارة ومعناه دعوى بطلانها مستدلا بمخالفتها قانون اللغة أو الصرف أو النحو
ويجيب عنه بمنع مخالفتها مستندا بذهب من مذاهب أهل العربية يصح عليه تلك العبارة
وقد اشتهر أن ناقض العبارة مستدل ومعناه أن الاعتراض على النقص لا ينفع المعلن عند
منع المانع مدعاه أو مقدمة دليله بل هو انتقال منه إلى بحث آخر فتهطن وبالجملة أن النقص
أربعة نقض التعريف ونقض التقسيم ونقض الدليل ونقض العبارة وأما طلب الدليل على
المدعى أو المقدمة فلا يسمى نقضا مطلقا بل نقضا تفصيليا

﴿ فصل ﴾

اعلم ان المركب الناقص اذا كان قيذا للقضية فذا تصديق معنى فيرد عليه المنع كأن تقول هذا انسان رومي فالسائل ان يمنع روميته فقط فان ثبت روميته بدليل فالسائل ان يمنع مقدمة ذلك الدليل أو يعارضه أو ينقضه والمتفطن لا يخفى عليه ذلك واذا لم يكن قيذا للقضية كأن قال أحد غلام زيد أو خمسة عشر فلا يعترض عليه بشئ الا بمخالفة ذلك اللفظ القانون العربي اذا خالفه

﴿ فصل ﴾

واذا أجاب المعلن عن اعتراض السائل بحجوب مبني على ماسامه السائل بان يثبت مامنه السائل بدليل مشتق على مقدمة مسامة عند السائل مع علم المعلن بان الذي سامه باطل فذا جواب الزامي جدلي لا تحقيقي وليس الغرض منه اظهار الحق بل الزام الخصم فقط وكذا اثباته بمغالطة مع علمه بانه مغالطة فلا ينبغي للمعلن ذلك الجواب الا اذا كان الخصم متعنتا أي طالبا لذلة المعلن لا طالبا لاثبات الحق والجواب التحقيق هو الجواب الذي بناء المعلن على ما علم حقيقته لكن السائل اذا سكت حينئذ يحصل الإلزام فان منع ماسامه من قبل فله ذلك اذله ان يدعي التردد بعد الجزم ما لم يكن ماسامه بديهيا جليا ولذا قيل ان المانع لا مذهب له

﴿ فصل ﴾

ثم لنشرع في بيان المناظرة على تقدير النقل ان كنت ناظرا فان لم تلزم صحة المنقول فلا يرد عليك الا طلب تصحيح النقل وهذا معنى منع النقل فلك ان تثبت نقلك باحضار كتاب مثلا وان التزمت صحة معنى وذا لا يتصور في المفرد والانشاء فيرد عليك الابحاث السابقة لا ان يجب الايمان به ومن التزم صحته حكك عليه بانه صحيح أو قوينة مقابلك به

﴿ خامسة ﴾

ثم ان البحث بين المعلن والسائل إما ان ينتهي الى عجز المعلن عن دفع اعتراض السائل أو الى عجز السائل عن الاعتراض على جواب المعلن اذ لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية وعجز المعلن يسمى في العرف الحقا وعجز السائل الزاما ويقال انهم السائل المعلن ويقال الزم المعلن السائل ويقال المعلن مفهم والسائل ملزم بفتح الحاء والزاي فإضافة الحقا الى المعلن إضافة المصدر الى مفعوله وكذا الزام السائل ثم ان السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض وذا سؤال المناظرين وقد يكون بمعنى الاستفسار عن معنى اللفظ أو عن وجه التركيب

أوعن تفصيل الجمل وهذا ليس داخلا في المناظرة والكشاف مشحون به ولا بأس بذلك
عند خفاء المسؤل عنه

(فصل)

اعلم ان حاصل منع مقدمة الدليل ونقضه ابقاء دعوى المعلن بلا دليل وليس حاصل
نقضه ابطالا لدعوى المعلن اذ الدليل ملزوم للدعوى ويلزم من ابطال الملزوم ابطال
اللازم اذ يجوز ان يكون له ملزوم آخر لجواز عموم اللازم فيجوز ان يكون للمدعى دليل آخر
وكذا حاصل المعارضة المساوقة أعني ان يسقط ويبطل دليل المعلن وبالعكس اذ الدليل
الصحيح لا يدل على خلاف مدلوله فيبقى مدعى المعلن بلا دليل فليس حاصل المعارضة
أيضا ابطالا لدعوى المعلن فاقوى الاعتراضات ابطال المدعى الغير المدلل وان سمي ذلك
غصبا وأسلمها المنع اذ لا يجب له سند ولا دليل ومن أراد الاستقصاء في فن
المناظرة فعليه برسالتنا المعمولة لتقرر قوانين المناظرة ويجب على
المستفيدين أحسن الله تعالى ارشادهم عن احداهما ان
يستغفروا الى ولوالدي ويدعونا بالجنة والنعم الباقية
ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله والحمد لله الذي
بعزته وجلاله تم الصالحات وسبحان
ربنا رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين

يقول المتوسل بصالح السلف * مصححه الفقير عبد الجواد خلف

الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات . والشكر له سبحانه على جزيل عطائه والهبات .
وجليل آلائه المتواليات . والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله سيد السادات .
وعلى آله وأصحابه . والمتمسكين بسنته وآدابه . (وبعد) فباعانة ذي القوة الباهرة .
تم طبع الرسالة الولدية في آدب البحث والمناظرة . لمؤلفها التقي بشهرته . عن الاطراء في
مدحته . الامام الكبير . العلم المفرد الشهير . محمد سجاد قلى زاده . بلغه الله الحسنى وزياده .
وتالله أنها الوحيدة في بابها . مفيدة لطلابها . سهلة المأخذ للطلابين .

ولا يستغنى عنها أحد من المنتهين . بالمطبعة الجمالية العامة

بمصر المحروسة القاهرة وذلك في شهر شوال سنة

١٣٢٩ من هجرة من خلقه الله على أم

الخصال سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم

ما افصح مفتوح

ونعم

اعلن

* (من المطبعة الجمالية) *

الكائنة بحارة الروم بعطفة التري نمره ٩ : بتوفيق الله تعالى وعونه قد تم لنا تأسيس المطبعة المذكورة على أكمل استعداد تام وقد أحضرنا لها جملة ما كينات للطبع والتجليد من الطرز الجديد وقد أعددنا لها الكميات الوفرة من سائر أجناس الحروف الاسلامبوليه والمصريه والافرنكية ذات الشكل الجميل والروتق الجليل مع كامل الأدوات واننا مستعدون لقبول المقاولات لطبع الكتب العربيه العلميه والافرنكية كبيرة كانت أو صغيرة بشكل وبدونه بأجرة معتدلة مع المحافظة على مواعيد المقاولات : وكذلك أعددنا الأصناف الكثيرة من الورق لطبع الكتب والدوسيات والكبريت فزيت والجوابات والاظرف والكميالات والفواتير وخلافه فمن رغب المقاوله على طبع الكتاب وورقه وتجليده فله ذلك مع الاعتماد على أن أسعار الورق عندنا هي أرخص قيمة من أسعاره الموجوده في السوق لاستحضارنا إياه من معاملته في أوربا رأساً والخبرة أعدل شاهد